الحكومة ستستمر بتمويل العجز من خلال إصدار أدوات الدين واللجوء للاحتياطات

تقرير «الوطني»: نمو الاقتصاد السعودي نحو الاعتدال في ظل تطبيق سياسة التعزيز المالي

■ توقعات بتباطؤ النمو في 2016 إلى 1.6 % من 3.4 % بـ2015 وذلك في ظل تراجع أسعار النفط

■ المتوقع أن يتسارع معدل التضخم إلى 3.5 % هذا العام بعد أن رفعت الحكومة أسعار الطاقة والخدمات

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(٪ النمو السنوي)

رسم بياني توضيحي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(مليون برميل يوميا)

رسم بياني يوضح انتاج النفط

■ توقعات بتراجع العجز المالي من 15.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 إلى 14.2 % في 2016

■ نمو الودائع والائتمان يسجل تباطؤاً نتيجة تراجع أسعار النفط والإيرادات إضافة إلى ضيق السيولة

أكد تقرير إقتصادي للبنك الوطني ان التراجع في أسعار النفط آثر بالظهور في الاقتصاد السعودي. فقد تراجع الاقتصاد غير النفطي بصورة ملحوظة خلال العام 2015 كما سجل الحساب المالي الحكومي عجزا وتاثرت بذلك سلبا ثقة المستهلك. واعتدلتوتيرة تدفق الودائع إلى البنوك ووتيرة الائتمان ما ادى إلى ضيق السيولة. ،مع قرب انتهاء الربع الاول من العام 2016،لا تزال الثقة في الأسواق في تراجع، فقد تراجع اداء الأسهم وارتفعت كل من مبادلات مخاطر عدم السداد وأسعار الإنتربنك إضافة إلى استمرار الضغوطات على اسعار العملات في الأسواق الآجلة. وقد خفضت وكالة «ستاندرد ان بورز» تصنيف السعودية الائتماني بواقع درجتين إلى A- خلال شهر يناير. وقد كشفت الحكومة عن بدئها بتطبيق سياسة التقشف لأول مرة في ميزانيتها نظراً لما تواجهه من عجز مالي ضخم وضغوطات على احتياطاتها الأجنبية. وقد تضمنت تلك السياسة تأكيد الحكومة دعمها للنشاط الاقتصادي غير النفطي مع حرصها على ترشيد الإنفاق لا سيما فيما يخص مشاريع البنية التحتية غير الضرورية والإلغاء التدريجي لتكلفة دعوم الطاقة والخدمات. كما تتضمن تلك السياسة تطبيق كل من آليات مدرة للارباح والإيرادات كخصخصة المشاريع وفرض الضريبة القيمة المضافة. وبالرغم من التحديات التي يواجهها اقتصاد المملكة في هذه المرحلة، إلا انها ملتزمة بجدية في خطة الإصلاح المالي. ومع امتلاكها احتياطات مالية ضخمة فإنها تعتبر في موضع آمن نسبياً يمكنها من مواجهة تلك التحديات.

نمو النفط الحقيقي يتباطأ في 2016

ارتفع انتاج النفط الحقيقي بواقع 3.1٪ في العام 2015 بعد ان انتعش الانتاج ليبلغ مستوى تاريخي عند 10.2 مليون برميل يومياً في المتوسط. وجاء هذا الارتفاع في الانتاج متأثرا بشكل مباشر برغبة السعودية في الحفاظ على حصتها السوقية ورفع مستوى قيمة المنتجات النفطية من خلال زيادة المنتجات المكررة. فقد ساهم إطلاق مصفاتي «ساتورب» و«يارسرف» خلال 2014-2015 في إضافة 0.8 ملايين برميل يوميا من السعة الانتاجية للمنتجات المكررة. لذا ومن المتوقع ان يرتفع الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بواقع 0.9٪ و1.1٪ في العامين 2016 و2017 على التوالي.

الاقتصاد غير النفطي سيستمر بالاعتدال

يعتبر الإنفاق الحكومي هو المحرك الأول للاقتصاد السعودي غير النفطي. فقد اعتدل نمو الاقتصاد غير النفطي العام الماضي في ظل خفض الإنفاق الاستثماري والجاري ليصل إلى 3.6٪ من 4.8٪ في العام 2014. وقد تراجعت العديد من مؤشرات نشاط المستهلك على اساس سنوي كمبيعات اجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب النقدي الآلي بالإضافة إلى نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومؤشر مديري المشتريات. وهناك ايضا بعض المؤشرات الأخرى التي تنذر بتباطؤ النمو. إذ بلغ مؤشر مديري المشتريات خلال شهر يناير 53.9 والذي يعد المستوى الأقل منذ ست سنوات. وتباطأ كل من الانتاج والطلبات الجديدة والصادرات مقارنة بالعام 2014.

وبالرغم من ذلك التباطؤ فان الاقتصاد غير النفطي لا يزال في طريقه للتوسع وتحقيق العديد من الفرص الوظيفية. ومع احتمال خفض الإنفاق الحكومي بشكل أكبر هذا العام قمنا بخفض توقعاتنا بشان نمو الاقتصاد غير النفطي للعام 2016 إلى 2.1٪.

ارتفاع كبير في معدل التضخم

تسارع معدل التضخم بصورة ملحوظة خلال شهر يناير بعد ان رفعت الحكومة أسعار الوقود والخدمات. فقد ارتفعت اسعار المستهلك حسب مؤشر المملكة لغلاء المعيشة بواقع 4.3٪ على اساس سنوي في يناير من 2.3٪ على اساس سنوي في ديسمبر. وقد سجل مكون النقل والمواصلات الذي يشكل 10٪ من إجمالي المؤشر اعلى معدل ارتفاع له منذ واحد وعشرين عاما ليصل إلى 12.6٪ على اساس سنوي في يناير من 1.3٪ على اساس سنوي في ديسمبر وذلك بعد ان قامت الحكومة برفع اسعار البنزين بنسبة 67٪ في محاولة منها للتخفيض من تكلفة الدعوم المرتفعة. كما ارتفع ايضاً مكون الإسكان والخدمات الذي يشغل الوزن الأكبر من المؤشر بواقع 8.3٪ على اساس سنوي في يناير من 4٪ على اساس سنوي في الشهر السابق بعد ان رفعت الحكومة سقف أسعار الماء والكهرباء. لذا فقد رفعنا توقعاتنا بشان معدل التضخم للعام 2016 من 2.6٪ إلى 3.5٪، وللعام 2017 من 2.9٪ إلى 3.9٪.

توقعات بتسجيل عجز مالي آخر في 2016

سجلت السعودية عجزاً مالياً كبيرا خلال العام 2015 ليصل إلى 15.9٪- من الناتج المحلي الإجمالي من 3.6٪- من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014. وجاء هذا العجز نتيجة العديد من الزيادات في المصروفات والتي من ضمنها منحة الملك سلمان فور تسلمه مقاليد الحكم بقيمة 23.4 مليار دولار، إضافة إلى تراجع الإيرادات النفطية بواقع 51٪ في العام 2015 إثر تراجع اسعار النفط خلال العام.

ففي هذه الميزانية التي تعدّ الأكثر تقشفاً حتى الآن، قامت وزارة المالية بترشيد الإنفاق بواقع 2.3٪-مقارنة بالميزانية السابقة وبواقع 12.6٪- للإنفاق الحقيقي للعام 2015. ومن المتوقع ان تتراجع الإيرادات اكثر بواقع 28٪-مقارنةبالميزانية السابقة وبواقع 15٪- مقارنة بالإيرادات الحقيقية للعام 2015. وسيؤدي ذلك إلى تسجيل السعودية العجز الثاني لها في الموازنة على التوالي في العام 2016 بواقع 87 مليار دولار. واعلنت السلطات انها ستستمر بتمويل العجز من خلال كل من إصدار أدوات الدين واللجوء للاحتياطات مع تأكيد تركيزها على الخيار الأول.

وبجانب تأكيدها على الالتزام بترشيد الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي من خلال وقف بعض مشاريع البنية التحتية غير الضرورية، فقد كشفت الحكومة أيضا عن حزمة من الإصلاحات المهمة. وتتضمن تلك الإصلاحات خفض الدعوم المكلفة على الطاقة والخدمات الذي بدات تطبيقه في مطلع العام بالإضافة إلى خصخصة بعض قطاعات الاقتصاد من ضمنها أصول شركة «ارامكو» ورفع الإيرادات غير النفطية من خلال رفع رسوم الخدمات العامة وفرض ضرائب جديدة على الإنفاق الاستهلاكي(ضرائب على القيمة المضافة) والاراضي غير المستخدمة. إذ من المحتمل أن تلجأ دول مجلس التعاون الخليجي جميعها لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في العام 2018 وبنسبة 5٪. وتقدر الزيادة التي ستسجلها السعودية من هذه الضرائب عند 9.6 مليار دولار أو22٪ من الإيرادات غير النفطية والذي قد يشكل ما يقارب 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المتوقع أن تفصح السلطات عن المزيد من هذه الإجراءات الإصلاحية الاجتماعية والاقتصادية فور إطلاقها برنامج التحول الوطني قبل منتصف العام 2016.

ومع تركيز السلطات على تطبيق سياسات التقشف المالي وباحتساب ايضاً توقعاتنا ببلوغ متوسط أسعار النفط 45 دولارا للبرميل هذا العام وارتفاعه بواقع33٪ إلى 60 دولارا للبرميل فإننا نتوقع أن يتراجع العجز المالي إلى 14.2٪- من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام وإلى 7.6٪- من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017.

إصدار أول سندات سيادية منذ 8 سنوات

تشير بيانات شهر يناير إلى بلوغ الاحتياطات الأجنبية 602 مليار دولار (92٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مسجلة تراجعا بواقع 132 مليار دولار أو 18٪ مقارنة بعام مضى. وبينما لا تزال الاحتياطات قوية تصل إلى ما يساوي 30 شهرا من قيمة الواردات،إلا ان تسارع وتيرة تراجع تلك الاحتياطات قد دفعت بالسلطات إلى البدء بإصدار أول سندات سيادية لها منذ العام 2007. فقد تم بيع سندات حكومية لمؤسسات مالية محلية في العام 2015 بقيمة 98 مليار ريال سعودي تقريبا على ثلاث فترات استحقاق: فترة خمس سنوات سبع سنوات وعشر سنوات لتغطي ما يقارب ربع العجز المالي. ونتوقع أن تتسارع وتيرة إصدار أدوات الدين في العامين 2016 و2017 لرغبة السلطات بتمويل ما يصل إلى 60٪ من عجز السعودية المتوقع في الموازنة. ومع استمرار المملكة على هذه الوتيرة للإصدارات لتفادي المزيد من التداعياتلن تراجع أسعار النفط، فمن المتوقع أن تحقق الاحتياطات الأجنبية زيادة بواقع 500 مليار دولار (70٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بحلول نهاية العام 2017. إلا انه من المحتمل أن يرتفع الدين الحكومي خلال هذه الفترة من اقل مستوى له عند 1.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 إلى ما يقارب 17.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العام 2017. وتعد هذه المستويات منخفضة جداً وفق المعايير العالمية.

البنوك السعودية تتأقلم مع أسعار النفط المتدنية

ترك تراجع أسعار النفط أثراً واضحاً على البنوك السعودية نتيجةتأثر الودائع المحلية والائتمان بالمتغيرات التي ظهرت في أسعار النفط والإنفاق الحكومي بصورة متتالية. فبعد ان بلغ متوسط نمو الائتمان المصرفي 11.2٪ على اساس سنوي خلال الفترة 2010-2014. اعتدل في يناير من العام 2016 إلى 8.2٪ على أساس سنوي تماشياً مع تقليص حجم الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية الذي قلص بدوره من فرص الاقتراض. كما ساهمت القيود التي فرضتها السلطات في العام 2014 بشان رفع قيمة الدفعة الأولى عند التقدم لطلب القروض الإسكانية في تعزيز هذا الأثر ايضا.

وفيما يخص الائتمان الممنوح لمختلف القطاعات، فقد سجل الائتمان الممنوح لمؤسسات القطاع الحكومي أكبر تباطؤ متراجعاً من متوسط 10.6٪ على أساس سنوي خلال 2010-2014 ليصل إلى 13٪- على اساس سنوي بحلول شهر يناير 2016. بينما صمد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بشكل افضل نتيجة قوة الزيادات في الائتمان الممنوح للبناء والتشييد وللقطاعي الخدمات والتجارة، ولكنه تباطأ ايضا من متوسطه للخمس سنوات البالغ 12.2٪ على اساس سنوي إلى 9.9٪ على اساس سنوي في يناير من العام 2016.

وتباطأ نمو ودائع البنوك تباطؤاً ملحوظا في يناير من العام 2016 إلى 3.4٪ على أساس سنوي من 14.5٪ على اساس سنوي في منتصف العام 2014. وقد كان التباطؤ الذي يعكس أكبر تراجع للإيرادات الحكومية على الإطلاق،هو تراجع الودائع التابعة لمؤسسات القطاع الحكومي بواقع 1.5٪- على اساس سنوي في 2015. وبينما اشارت بيانات يناير لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى استعادة الودائع الحكومية قوتها بنحو 7.8٪ على اساس سنوي، فقدارتفعت ودائع القطاع الخاص بنحو 1.7٪ على أساس سنوي فقط. ويعتبر هذا المعدل الأبطأ منذ العام 1998.

تباطؤ نمو الودائع

وبينما ترك التباطؤ في نمو الودائع اثراسلبياعلى نموالائتمان، فقد ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع في البنوكإلى 85٪ بحلول نهاية العام 2015 ماأدى إلى زيادة المخاوف بشان ضيق السيولة لاحقا خلال العام. فقد سجل سعر الفائدة بين البنوك السعودية (الإنتربنك- SAIBOR) ارتفاعا حادا في النصف الثاني من العام 2015 كما ارتفعت أسعار الفائدة اعتبارا من الثامن عشر من مارس 2016 بنحو 101 نقطة اساس لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ سبع سنوات عند 1.78٪.

يستمر 3 أيام تحت رعاية سمو أمير البلاد

مؤتمر ومعرض الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ينطلق غداً

تنطلق غدا (الاثنين) فعاليات المؤتمر والمعرض السادس للطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAREC6) الذي تستضيفه الكويت متمثلة في معهد الكويت للابحاث العلمية KISR تحت رعاية سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وتستمر لمدة 3 ايام في فندق ريجنسي الكويت تحت شعار «ابتكارات متجددة نحو الطاقة المستدامة».

وبهذه المناسبة قال رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر والمعرض السادس للطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAREC6) الدكتور سعد الجندل ان العديد من الجهات والمؤسسات والهيئات الاقليمية والعالمية الوفود الخارجية بدات في الوصول للمشاركة في المؤتمر والمعرض وابرزها وفود منظمة الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة وهيئات الاستثمار الاقليمية والمؤسسات والشركات المختصة بقطاع الطاقة البديلة والنفط والغاز في منطقة الخليج العربي والعالم ، مشيرا الى ان أكثر من 400 خبير ومختص من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا يشاركوا في اعمال المؤتمر والمعرض، بالاضافة الى مشاركات واسعة من وزارات الدولة والمختصين الحكوميين.

واضاف الجندل في تصريح صحافي بمناسبة انطلاق المؤتمر والمعرض ان مشاركات واسعة من المختصين والاكاديميين في مجال الطاقات المتجددة والبديلة يشاركون في فعاليات المؤتمر وورش العمل المقامة على هامش المعرض،مشيرا الى ان الامين العام للوكالة الدولية للطاقات المتجددة د.عدنان امين ضمن ابرز الحضور ،لافتا الى ان الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية والرؤساء التنفيذيون للشركات التابعة للمؤسسة والرئيس التنفيذي لشركة ايكويت ووكيل وزارة الكهرباء والماء ورئيس مجلس ادارة شركة إيكاروس للصناعات النفطية والرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي ضمن المشاركون في فعليات المؤتمر والمعرض .

سعد الجندل

واوضح ان المؤتمر والمعرض سيشملان عرضا لكافة النظم والآليات في مجال الطاقة التطبيقية عالميا واقليميا والتطرق الى كافة السبل العلمية والعملية التي تهدف لتطوير البحث في مصادر الطاقة وانجاز المشاريع المتعلقة في صناعة الطاقة والخدمات المساندة لها للوصول الى الاهداف المرجوة ،حيث سيتناول المشاركون ابرز النظم والخدمات مع الحرص على تناول كل جديد في ذلك المجال وابرز التجارب العالمية الناجحة في هذة الصناعة التي ترتبط بشكل كبير بالثروات الطبيعية التي تمتلكها المنطقة للوصول الى القدر الاكبر من الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة .

واشار الى ان المعرض المرافق للمؤتمر سوف يفسح المجال امام العديد من الشركات لعرض أحدث التقنيات والخدمات في قطاعات الطاقات المتجددة والبديلة ، حيث يستضيف المعرض كبرى الشركات الوطنية والاقليمية والدولية التي تغتنم الفرصة لعرض أحدث المنتجات والخدمات المتعلقة بالطاقات المتجددة ،مؤكدا ان المؤتمر والمعرض السادس للطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAREC6) سيتحول إلى منصة للتلاقي والتواصل بين شركات المتخصصة في ذاك المجال للاستفادة من التقدم الملحوظ الذي يشهده العالم في مجال الطاقات البديلة .

وذكر الجندل ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا » والصندوق الكويتي للتقدم العلمي والوكالة الدولية للطاقة المتجددة «ايرينا» ومعهد أكسفورد ل دراسات الطاقة ومعهد Franunhofer لنظام الطاقة الشمسية (ISE) من ابرز المشاركين، بالاضافة الى العديد من المؤسسات والجهات والشركات المحلية ابرزها شركتي ايكويت للبتروكيماويات ونفط الكويت ومجموعة الزاحم العالمية كرعاية بلاتينية ،و شركة غلاس بوينت كشريك في اعمال المؤتمر والمعرض و Business Dynamic International كشريك مطور، بالاضافة الى معهد البيت الدولي للتدريب الاهلي كشريك للتدريب الاستراتيجي.

واشار الجندل الى مشاركة كل من Set technology gmbn و Solstice كشريك بروتزي في اعمال المؤتمر، بالاضافة الى عدد من الشركات العالمية وابرزها « وورلي بارسنز » و « اس ام ايه » وشركة ويلتون من هونج كونج ، واعلنت كل من شركة ABB و ADVISIAN والغانم للصناعات Energetics و Debbas وجرين انرجي ومعهد الكويت للابحاث العلمية ومعهد البيت الدولي للتدريب الاهلي وسولار ورلد ووارلي بارسون ومصدر للطاقة وشركة نفط الكويت Geeref و kimmco و Img Solar و Sma بالاضافة الى مجموعة السابر و العديد من العارضين.

5 مليارات دولار... قيمة النمو المتوقعة للتجارة الإلكترونية في الشرق

صرحت شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع (MEPS)، الهيئة الإقليمية الممثلة لمجلس معايير أمن بطاقات الدفع العالمي (PCI)، عن أهمية وضع استراتيجية مدروسة للحفاظ على الاقتصاد الإلكتروني، الذي يعتمد بدوره على أمن الفضاء الإلكتروني. تأتي هذه التصريحات على هامش الدورة الثانية من منتدى ممارسات الدفع في الشرق الأوسط المقرر عقده في السادس و السابع من أبريل الجاري.

وتشير بيانات We Are Social's 2016 Digital Yearbook. الى توقعات في نمو قطاع التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 11% بحلول عام 2019، أي ما يزيد عن 5 مليار دولار. ومع الانتشار الواسع لخدمة إنترنت السعات العريضة عبر الأجهزة المتحركة، خصوصا في الإمارات العربية المتحدة، التي شهدت توسعا في هذا القطاع بنسبة 130%، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، فإن عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول ستحتل نسبة 60% من سوق الدفع الرقمي، و الجدير بالذكر أن 80% من المدفوعات الإلكترونية في المنطقة، تتم بطريقة الدفع «عند التسليم» أو "Cash on delivery"، وتعليقا على هذه البيانات، قال جيرمي كينج، المدير الدولي لمجلس معايير أمن بطاقات الدفع (PCI)، والمتحدث الرئيسي في منتدى ممارسات الدفع بالشرق الأوسط: «تشير التوقعات إلى أن قطاع الدفع الإقليمي على اعتاب نقلة نوعية ستفتح المجال أمام الكثير من فرص الأعمال الجديدة الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى جانب توقعات بنمو اقتصادي تزامنا مع تطور عادات المستهلكين الإقليميين بعيدا عن ثقافة الدفع النقدي عند التسليم».

ومن ناحية ثانية، تشدد الهيئة العالمية على أهمية مواصلة اعتماد أعلى مستويات الإستراتيجيات الأمنية، لضمان مرونة القطاع ضد خروقات البيانات في البنوك الإقليمية وأعمال التجارة الإلكترونية وبوابات الدفع الرقمية، وذلك قبل موعد منتدى مجلس معايير أمن بطاقات الدفع العالمي بالشرق الأوسط السنوي الثاني، والذي سيعقد تحت شعار «تثقيف وتمكين وتواصل» في 6 و7 أبريل. كما أضاف كينج: «الأمر المثير للاهتمام هو أنه في ظل التوقعات الاقتصادية العالمية غير المؤكدة، يمكن أن يكون قطاع التجارة الإلكترونية دافعا للنمو والتنويع الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها، وذلك في حال استمرينا بتامين النظام البيئي الرقمي». وأردف السيد كينج: «سيناقش الحوار البناء في منتدى الشرق الأوسط نقاط تطوير البنية التحتية المتعلقة بامن بيانات الدفع في المنطقة بالشكل الذي يضمن تقدم القطاع وتغلبه بشكل دائم على الجريمة الرقمية ويعزّز كامل إمكانياته».

ولطالما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة في طليعة الدول الهادفة لتطوير المبادرات الحكومية والسياسات الرامية إلى تسريع عملية تطوير الاقتصاد الرقمي، وقد أطلقت الحكومة الإماراتية مؤخرا مركزا للتجارة الإلكترونية معفى من الضرائب تحت اسم «متاجركم» حيث يمثل هذا المركز منطقة حرة خاصة تعمل على تسهيل التجارة عبر الإنترنت. كما أعلنت ابو ظبي مؤخرا عن خططها لتصبح عاصمة التكنولوجيا المالية في المنطقة. يذكر أيضا أن نظام المدفوعات الإلكترونية يشهد إهتماما كبيرا من الحكومة مؤخرا، حيث حققت دائرة حكومة دبي الذكية إنجازا جديدا بضاف إلى إنجازاتها المتوالية، وذلك بحصولها على شهادة الالتزام بمعيار أمن بيانات بطاقات الدفع PCI DSS لخدمات الدفع الإلكتروني (ePay and mPay) من قبل الهيئة الإقليمية الممثلة لمجلس معايير أمن بطاقات الدفع العالمي (PCI) في عام 2015. وتعد بذلك أول شهادة لخدمة دفع إلكتروني تمنح لجهة حكومية في الدولة .

وتعليقا على هذا الموضوع، قالت ازدهار السفاريني، عضو مجلس مستشاري المعايير الأمنية الدولي ونائب الرئيس التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات والعمليات في شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع: « نحن نحرز تقدما هائلا في المنطقة عبر اعتماد المعايير الأمنية لبطاقات الدفع، وابتكار جو من الأمن الرقمي والثقة بين مستهلكين في المنطقة، لكن يجب علينا بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف».